



102 أساسيات إقتصاد



الإقتصاد الكلي

المحاضرة الرابعة (إقتصاد كلي) السياسة النقدية



د. محمود عرفة

أستاذ الإقتصاد الزراعي المساعد
كلية الزراعة – جامعة القاهرة

Mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg

<https://scholar.cu.edu.eg/mahmoudarafa>



Mahmoud A. Arafa

Assistant Professor at Cairo University (Agricultural Economics)

(email)



Announcements

Publications

Classes

Ph.D. Thesis

Bio & CV

M.Sc.Thesis

Facebook

Need quick access to common settings? ▼

+ add new

اساسيات اقتصاد عربي

Tue, 2021-05-25 06:31

السلام عليكم أعزائي الطلاب

هذا هو المنشور الخاص بمقرر اساسيات اقتصاد عربي لطلاب المستوى الأول

رجاء عدم الاعتماد على الملفات القديمة (على البلاك بورد أو على هذه الصفحة) لوجود كثير من التغييرات الجوهرية في المقرر هذا الفصل الدراسي

هذا المنشور خاص فقط بجزء د.محمود عرفة (الاقتصاد الكلي)

انا لست مشتركاً في أي جروبات وليس لدى رغبة في الانضمام في أي جروب وأي سؤال انا تحت أمركم في المدرج بالكلية

أتمنى لكم جميعاً التوفيق

1.1_102.pdf

1.2_102.pdf

1.3_102.pdf

كشف بالأسماء مطلوب من كل طالب حفظ ترتيبه بالكشف

Announcements

Agricultural Accounting

Inventory Management

اساسيات اقتصاد عربي

MS521

رابط تحميل فيديو المحاضرة الأولى

more »

إعلان

بخصوص امتحان العمل لمقرر

102 أق ت أساسيات إقتصاد باللغة العربية

كل طالب سيؤدي الإمتحان في المجموعة الخاصة به وليس مسموحا إطلاقا بمخالفة هذا القيد مراعاة للقواعد التنظيمية والسلامة العامة لأبنائنا الطلاب إن شاء الله سوف يجرى إمتحان العمل للمقرر (ورقي من 10 درجات في جزء دكتور محمود فقط) و الإمتحان الشفوي (ورقي من 10 درجات في الجزئين الأول والثاني) على النحو التالي:

مجموعة الأحد: 2 يناير الساعة 12 ظهرا ، جميع طلاب تلك المجموعة (73 طالب فقط) بمدرج 13 فوق شئون الطلاب
مجموعة الثلاثاء: 4 يناير الساعة 3:30 مساء بعدة مدرجات، ومطلوب من كل طالب معرفة مكان امتحانه مسبقا بالاستعانة بالكشوف المرفقه بهذه الرسالة، ثم الذهاب مباشرة في الوقت والتاريخ الى المدرج الخاص به تفاديا للتكدس والتزاحم وذلك على النحو التالي:

مدرج 1	من رقم مسلسل	1	الى رقم مسلسل	200
مدرج 3	من رقم مسلسل	201	الى رقم مسلسل	276
مدرج 4	من رقم مسلسل	277	الى رقم مسلسل	352
مدرج 5	من رقم مسلسل	353	الى رقم مسلسل	427
مدرج 18	من رقم مسلسل	428	الى رقم مسلسل	505

حالة عدم وجود اسمك بالكشف توجه الى استاذ المقرر أو الى مدرج حفناوى قبل الامتحان بنصف ساعة ، مع خالص تمنياتي لكم بالتوفيق

أستاذ المادة

د. محمود عرفة

استدراك بخصوص المحاضرة السابقة

$$Y (1 - b) = a + I + G - bT$$

$$Y = [1/(1 - b)] * [a + I + G - bT]$$

$$bY = [b/(1 - b)] * [a + I + G - bT]$$

$$0.75 Y = [0.75/0.25] * [100 + 100 + 100 - 0.75(100)]$$

$$0.75 Y = [3] * [300 - 75]$$

$$Y = [3 * 225] / 0.75 = 900$$

في حالة زيادة الضريبة 100 مليار المفروض ينخفض الناتج 300 مليار

$$0.75 Y = [0.75/0.25] * [100 + 100 + 100 - 0.75(200)]$$

$$0.75 Y = [3] * [300 - 150]$$

$$Y = [3 * 150] / 0.75 = 600$$

السياسة النقدية (Monetary policy)

البنك المركزي

بنك مصر بنك القاهرة بنك اسكندرية البنك الأهلي

بنك ...

عملاء البنوك

السياسة النقدية (Monetary policy)

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على عرض النقود للوصول إلى تحقيق حزمة الأهداف الاقتصادية المتمثلة في الكفاءة والعدالة والثبات والنمو.

تعريف النقود

النقود هي وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس للقيمة، وهي الأداة التي يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين.

وظائف النقود

- النقود وسيلة للتبادل تستخدم في عمليات شراء وبيع السلع والخدمات.
- النقود معيار موحد لتقييم السلع والخدمات لتسهيل تبادلها.
- النقود مخزن للقيمة وتستخدم كوسيلة للإدخار.
- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة حيث يتم تقدير قيمة السلع والخدمات وتسجيل قيمتها بالدفاتر المحاسبية بقيمتها وقت الحدوث لحين الدفع.

أنواع النقود

- **نقود معدنية:** فئات معدنية من النقود (خمس وعشرون قرش - خمسون قرش - جنيه) متداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
- **نقود ورقية:** فئات ورقية من النقود (جنيه - خمسة - عشرة - عشرون - خمسون - مائة - مائتان) متداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
- **نقود مصرفية:** نقود موجوده في شكل حسابات جارية لدى البنوك، ويطلق عليها أوراق تجارية، ومن أمثلتها الشيك والكمبياله والسند الإذني وأذون الخزانة والأسهم، ... إلخ.

قياس حجم النقود

على الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به النقود، إلا أن كمية وحجم النقود المتداولة والمتوفرة في الإقتصاد يجب أن تكون ضمن حدود معينة كما سنرى لاحقاً.

للتعرف على حجم النقود المناسب يجب أولاً معرفة مقاييس حجم النقود.

مقاييس حجم النقود

المقياس الأول (M1): ويشمل النقد المتداول خارج البنوك money in circulation مثل العملات المعدنية، والورقية، والمصرفية ويرمز لها بالرمز (CR) مضافاً إليه النقود في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب Demand Deposits أو حسابات جارية ويرمز لها بالرمز (DD) ومثال لها الشيكات المحولة وودائع الشيكات الأخرى، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M1) هي:

$$M1 = CR + DD$$

ودائع تحت الطلب النقد المتداول خارج البنوك

المقياس الثاني (M2): ويشمل المقياس الأول (M1) مضافاً اليه الحسابات أو الودائع لأجل Time Deposits مضافاً اليه حسابات التوفير في البنوك Savings ويرمز لها بالرمز (S)، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M2) هي:

$$M2 = M1 + TD + S$$

الودائع لأجل
حسابات التوفير في البنوك

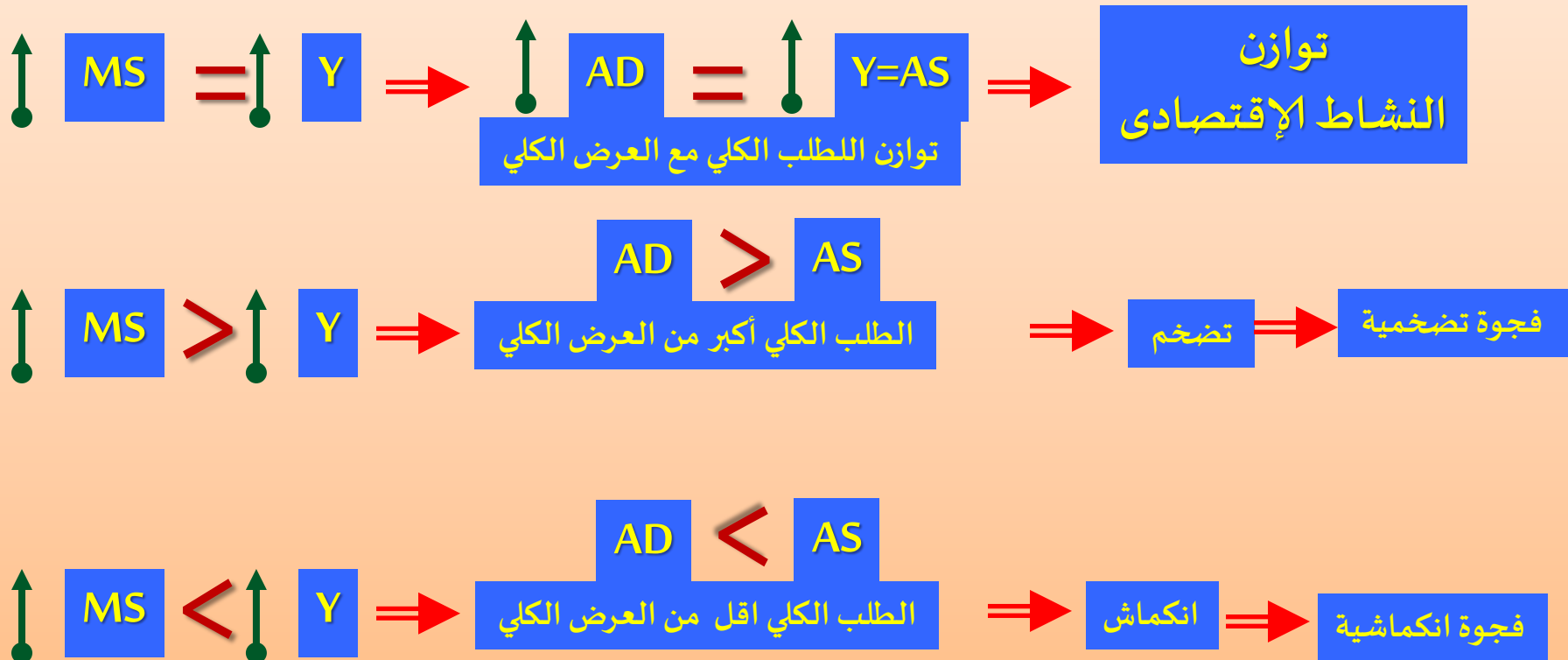
المقياس الثالث (M3): ويشمل المقياس الثاني (M2) مضافاً إليه ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M3) هي :

$$M3 = M2 + GD$$

ودائع الحكومة لدى البنوك

العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار

إذا كانت الزيادة في عرض النقود ...



عرض وطلب النقود وتحقيق التوازن

النقود كأى سلعة فى الإقتصاد لها طلب وعرض، وتفاعل قوى العرض والطلب تحدد سعر النقود (سعر الفائدة)، ولابد من وجود توازن بين عرض وطلب النقود للوصول الى **سعر الفائدة التوازنى** – لذلك لا يمكن طباعة النقود إعتباطاً.

العوامل المؤثرة في قيمة النقود (سعر الفائدة)

أ- عوامل خاصة بجانب العرض:

- 1- نسبة الإحتياطى النقدى المرغوبة. (علاقة عكسية)
- 2- مستوى الإحتياطي البنكي. (علاقة عكسية)
- 3- رغبة الجمهور في الإحتفاظ بالعملة والودائع. (علاقة عكسية)
- 4- النظم البنكية والأداة المستخدمة لتنفيذ السياسة النقدية. (على حسب)

ب- عوامل خاصة بجانب الطلب على النقود:

عكسية أسعار الفائدة والخصم: كمية النقود المطلوبة علاقة عكسية في سعر

الفائدة. (سعر الخصم هو الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية للبنك المركزي)

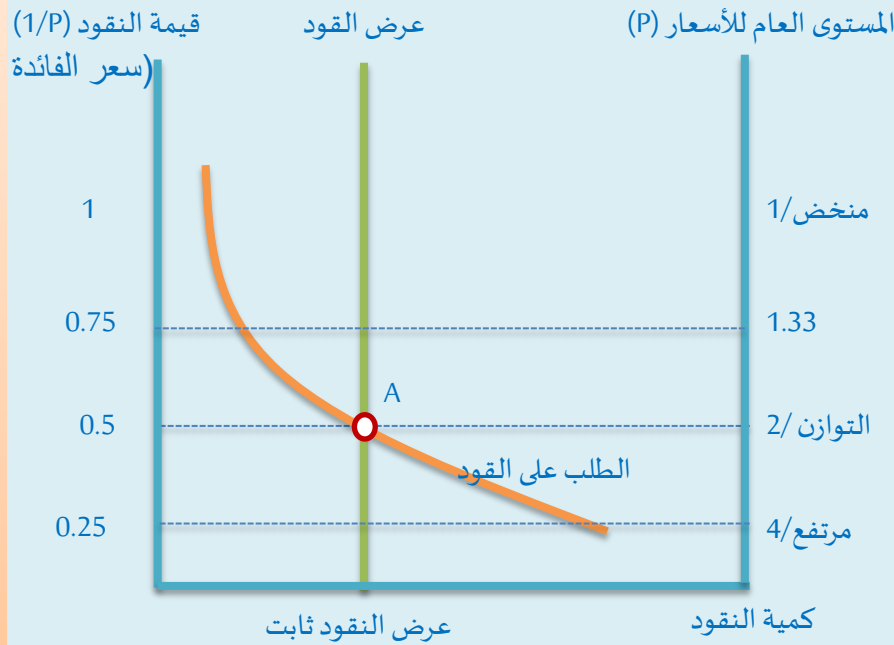
طرديّة سعر الصرف الأجنبي: إنخفاض سعر الصرف يخفض الطلب على العملة المحلية بينما يرفع الطلب على العملة الأجنبية.

عكسية سوق النقد: ينقسم الى سوقين هما سوق أذون الخزانة تصدرها وزارة المالية، وسوق النقد ما بين البنوك وبعضها، **زيادة الطلب على أذون الخزانة** **تخفض الطلب على النقود**.

طرديّة الناتج/الدخل القومي الاجمالي الحقيقي: زيادة الناتج تزيد الطلب على النقود وتنقل منحني طلب النقود جهة اليمين.

طرديّة المستوى العام للأسعار: زيادة المستوى العام للأسعار تزيد الطلب على النقود وتنقل منحني طلب النقود جهة اليمين.

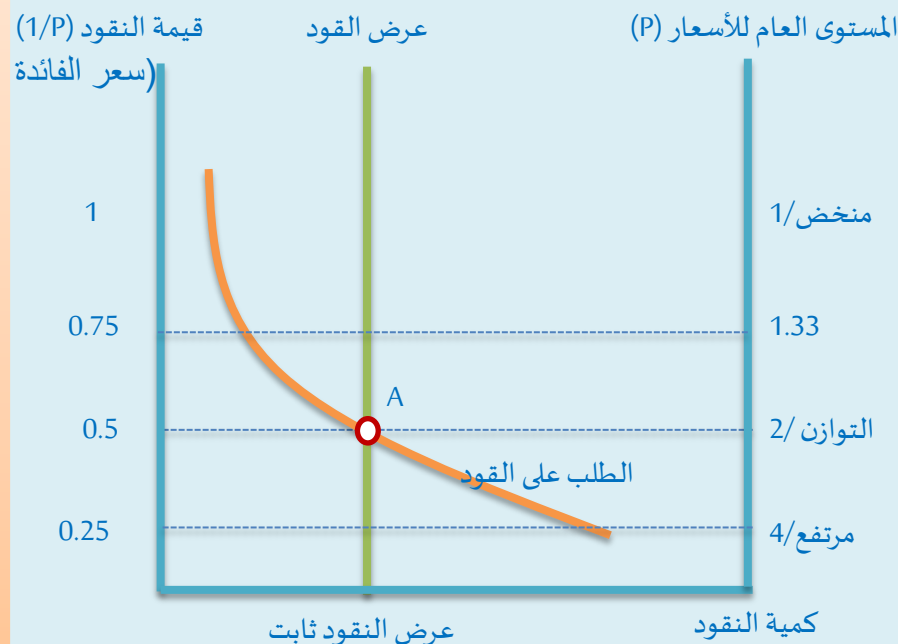
تأثير المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة على مستوى التوازن



ما هي كمية النقود التي يجب أن يطبعها ويعرضها البنك المركزي فتبلي حاجة كل الناس وتكفي لإتمام كل العمليات داخل الإقتصاد؟ في المدى القريب؟ وفي المدى البعيد؟

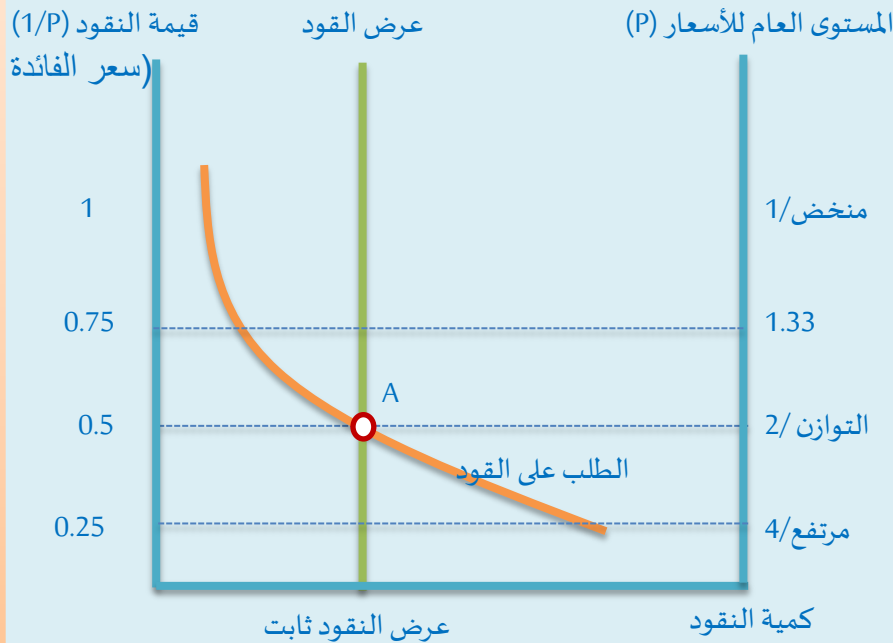
في المدى البعيد يعدل المستوى العام للأسعار الى المستوى الذي يتساوى عنده طلب وعرض النقود، ويوضح الشكل المقابل هذه الفكرة،

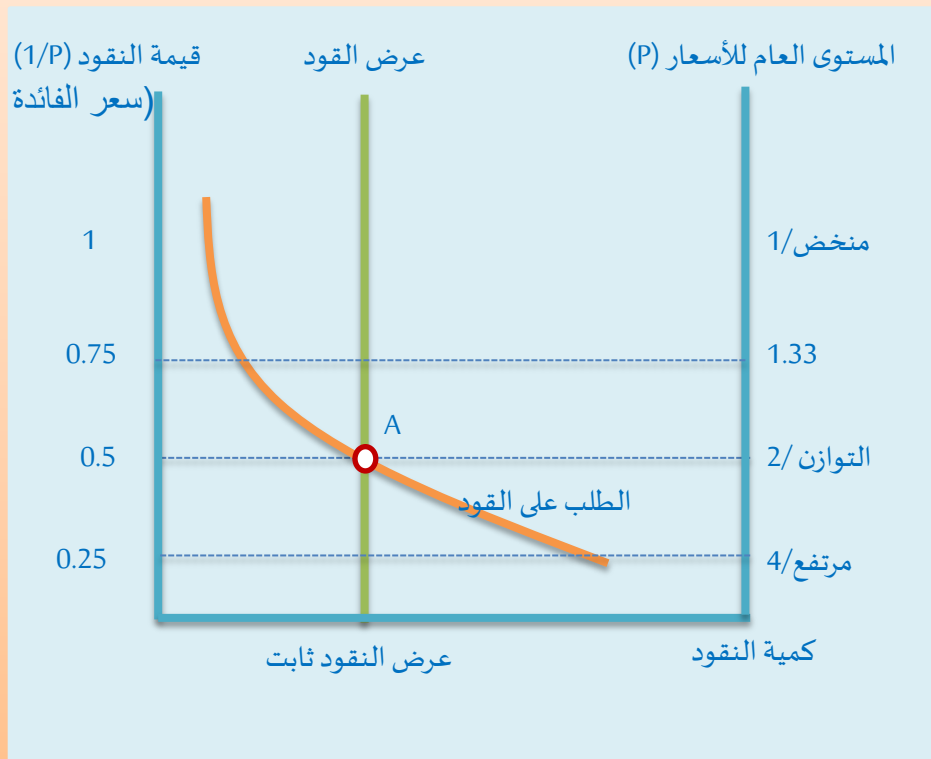
ويمثل المنحنيين المتقاطعين بالشكل كلاً من منحني عرض وطلب النقود، وكما نشاهد أن منحني عرض النقود يأخذ شكل رأسي لأن الحكومة تقوم بتثبيت كمية النقود المتاحة، ويأخذ منحني طلب النقود ميلاً سالباً مما يدل على أنه علاقة عكسية مع سعر الفائدة، وعندما تكون قيمة النقود منخفضة فإن كمية الطلب على النقود تكون كبيرة والعكس.



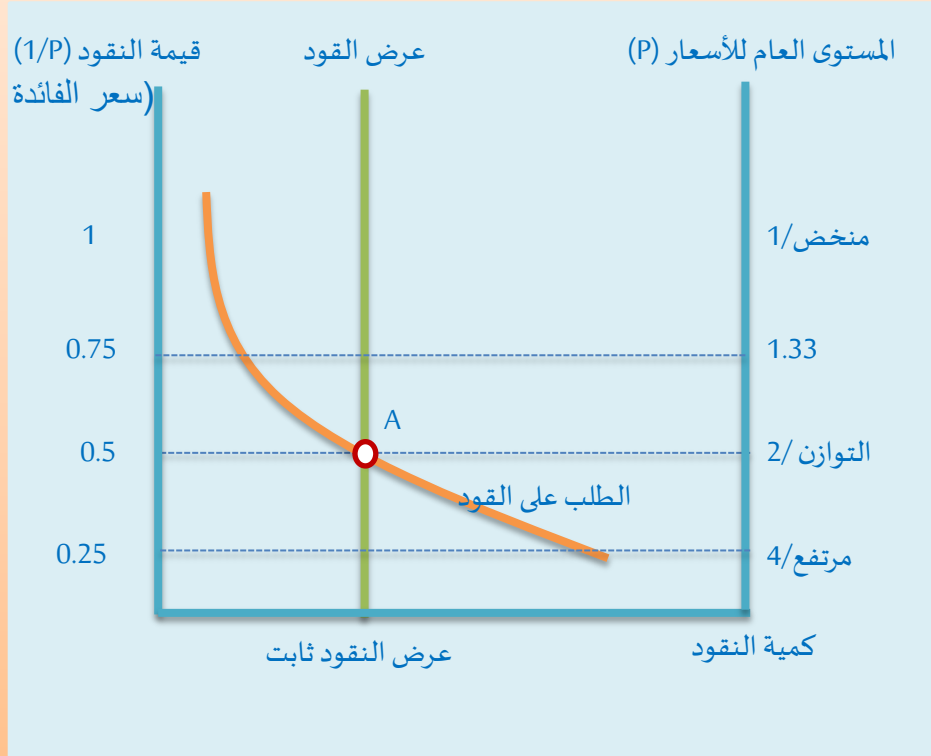
عند نقطة التوازن (A)
يحدث التوازن بين كمية
النقود المطلوبة والمعرضة،
وهذا التوازن يحدد كمية
النقود التوازنية ومستوى
الأسعار التوازني،

ولو كان المستوى العام للأسعار
أعلى من مستوى التوازن فإن
قيمة النقود ستكون منخفضة
ويزيد الطلب عليها، وتظل زيادة
الطلب على النقود،

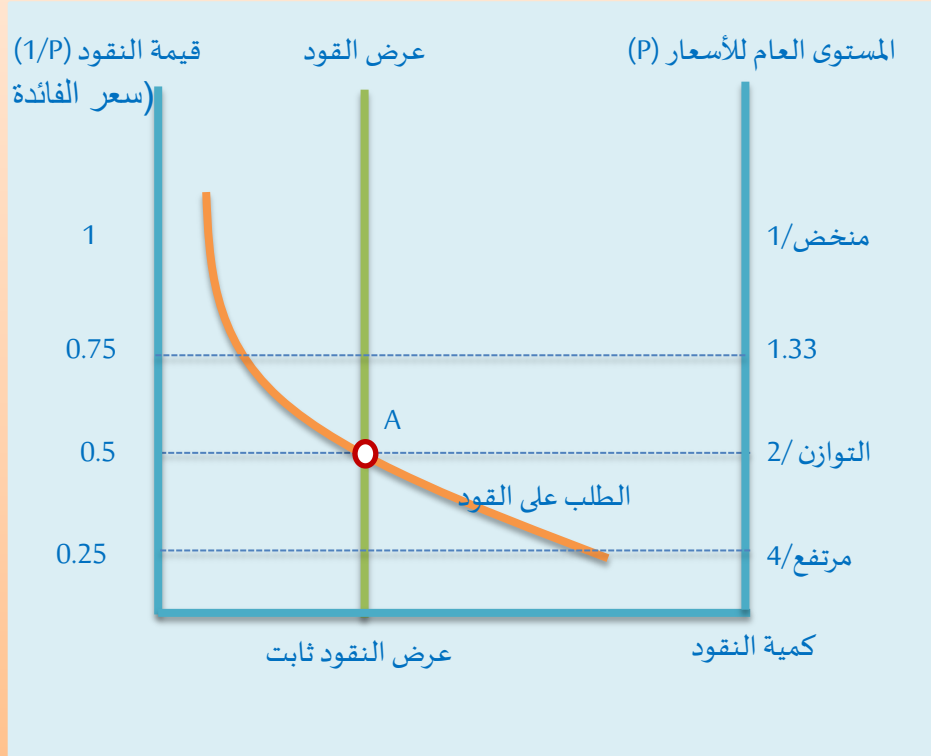




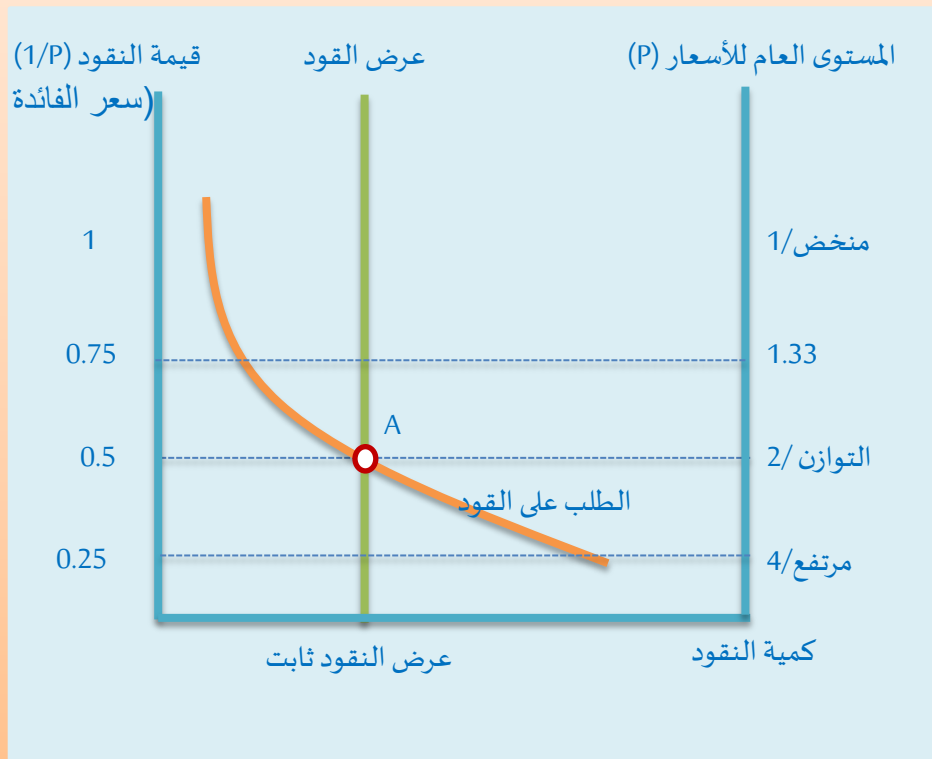
لذا يجب أن ينخفض المستوى العام للأسعار حتى يصل الطلب على النقود الى نقطة التوازن مرة أخرى،



ولو حدث العكس وكان
المستوى العام للأسعار أقل
من مستوى التوازن فإن قيمة
النقود ستكون أعلى والطلب
عليها أقل،

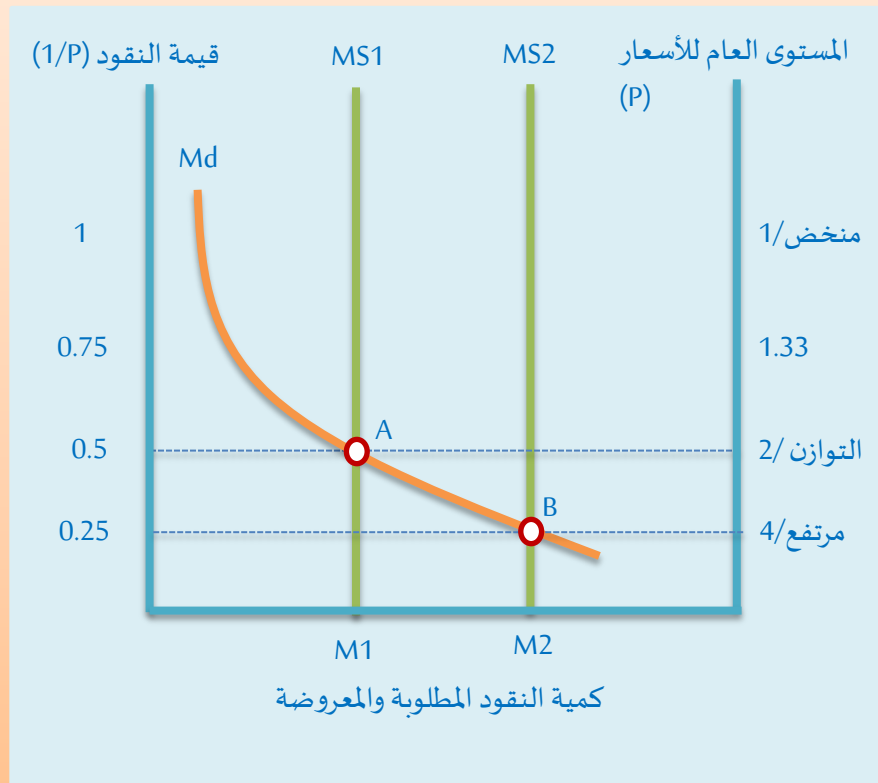


والناس يحتفظون بقدر أقل
 مما قام البنك المركزي
 بطباعته من النقود، وفي هذه
 الحالة يجب أن يرتفع المستوى
 العام للأسعار حتى يصل
 الطلب على النقود الى نقطة
 التوازن مرة أخرى،



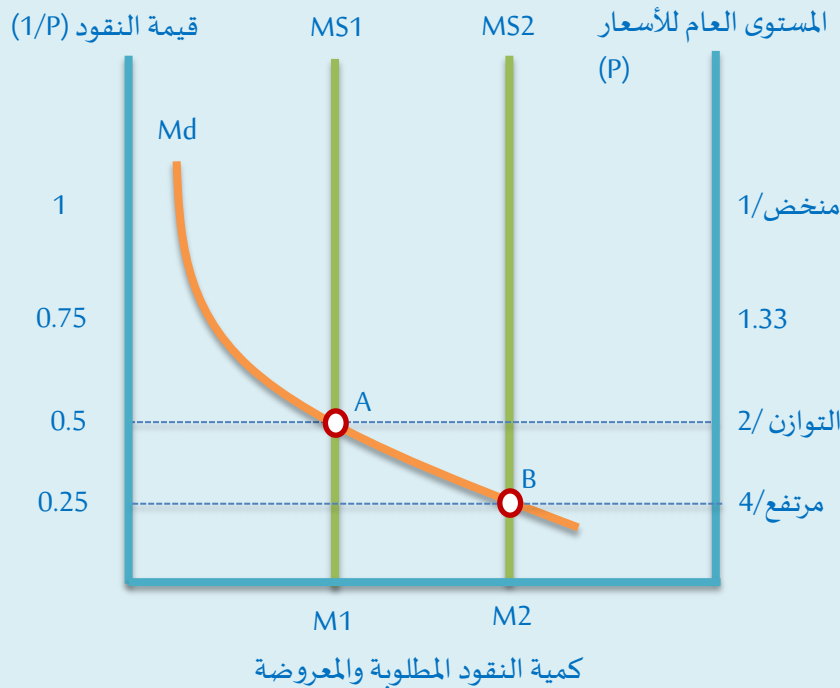
وعند مستوى التوازن تكون
كمية النقود التي يحتاجها
الناس تساوى تماما ما يقوم
البنك المركزي بطباعته، أى
الطلب على النقود يساوى
عرضها عند معدل توازني
لسعر الفائدة ومستوى توازني
للأسعار

تأثير حقن النقود علي مستوي التوازن



لمعرفة تأثير حقن النقود (زيادة عرض النقود) على سعر الفائدة، نفترض أن الإقتصاد في حالة توازن، وفجأة ضاعفت الحكومة كمية النقود المطبوعة من $M1$ الى $M2$

كما بالشكل يؤدي حقن النقود داخل الإقتصاد الى زيادة المعروض النقدي وإنتقال منحنى عرض النقود جهة اليمين من (MS1) الى (MS2)، وبذلك ينتقل التوازن من النقطة (A) الى النقطة (B)، ونتيجة لذلك فإن قيمة النقود تتناقص من 0.5 الى 0.25، ويزيد مستوى الأسعار من 2 الى 4.

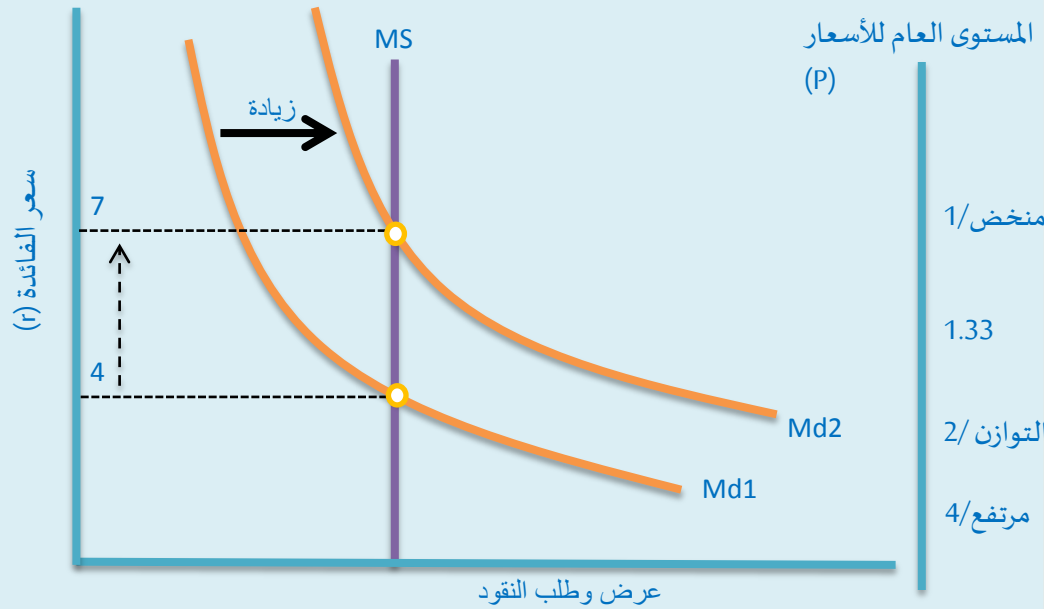


بعبارة أخرى عند زيادة عرض النقود يصبح الجنيه متوفراً، ومن ثم يزداد المستوى العام للأسعار والنتيجة النهائية إنخفاض القوة الشرائية للجنيه

تأثير زيادة الناتج والمستوى العام للأسعار على مستوى التوازن

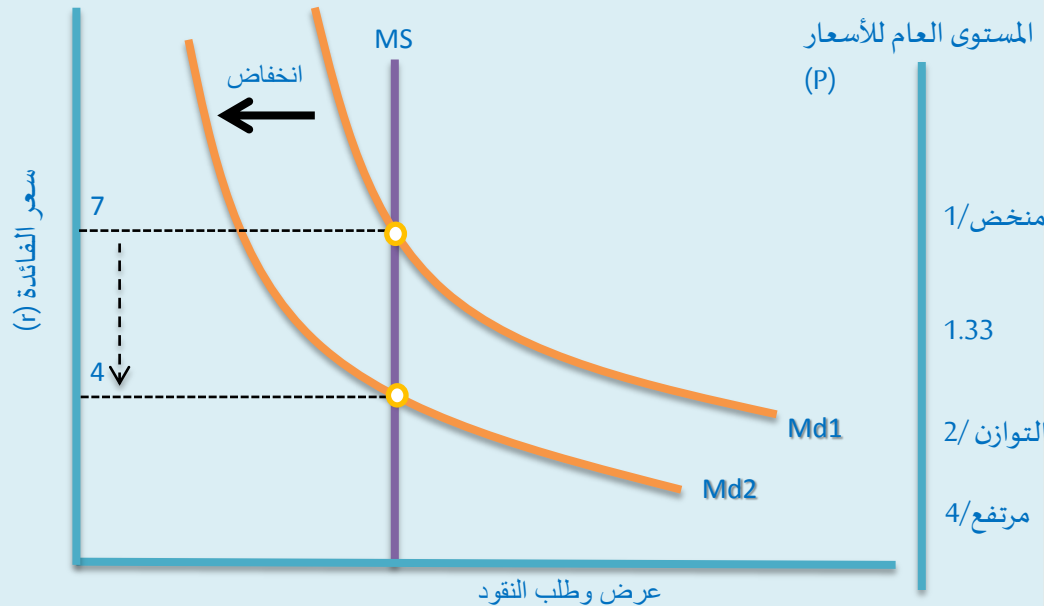
تغير عرض النقود ليس العامل الوحيد المؤثر على توازن سعر الفائدة، فانتقال منحنى طلب النقود له نفس الأثر، فطلب النقود يعتمد على عاملين هما سعر الفائدة، والدخل الأسمي (الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار)

تأثير المستوى العام للأسعار علي مستوى التوازن



زيادة المستوى العام للأسعار،
ينتقل منحنى الطلب على
النقود من (Md1) الى
(Md2) بالزيادة جهة اليمين،
والنتيجة هي زيادة مستوى
سعر الفائدة التوازني من
(4%) الى (7%)، وانخفاض
المستوى العام للأسعار،

تأثير زيادة الناتج على مستوى التوازن



زيادة الناتج الكلي يؤدي الى
إنخفاض المستوى العام
للأسعار ومن ثم انتقال منحنى
الطلب على النقود جهة
اليسار بالانخفاض، وسوف
ينخفض سعر الفائدة
التوازني ويزيد المستوى العام
للأسعار

سرعة تداول النقود

كم مرة في السنة يستخدم الجنية كقيمة لتداول عمليات شراء أو بيع سلع وخدمات بين الأفراد؟ كم مرة يستخدم الجنيه لإنتاج منتج أو خدمة جديدة؟ الإجابة هي سرعة تداول النقود velocity of money، وتعرف بأنها سرعة تداول الجنية داخل النشاط الإقتصادي من يد - الى يد - إلي يد - إلي أخرى، ويمكن حساب هذا المؤشر بقسمة القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي على كمية النقود، ويتضح ذلك كما بالمعادله التالية:

$$V = (P * Y) / M$$

حيث تشير (P) الى المستوى العام للأسعار أو مكمش الناتج، وتشير (Y) الى كمية الناتج المحلى الحقيقي، وتشير (M) الى كمية النقود.

ماذا يحدث عندما تزيد الحكومة المعروض النقدي (تطبع عمله ورقية) فجأة ؟

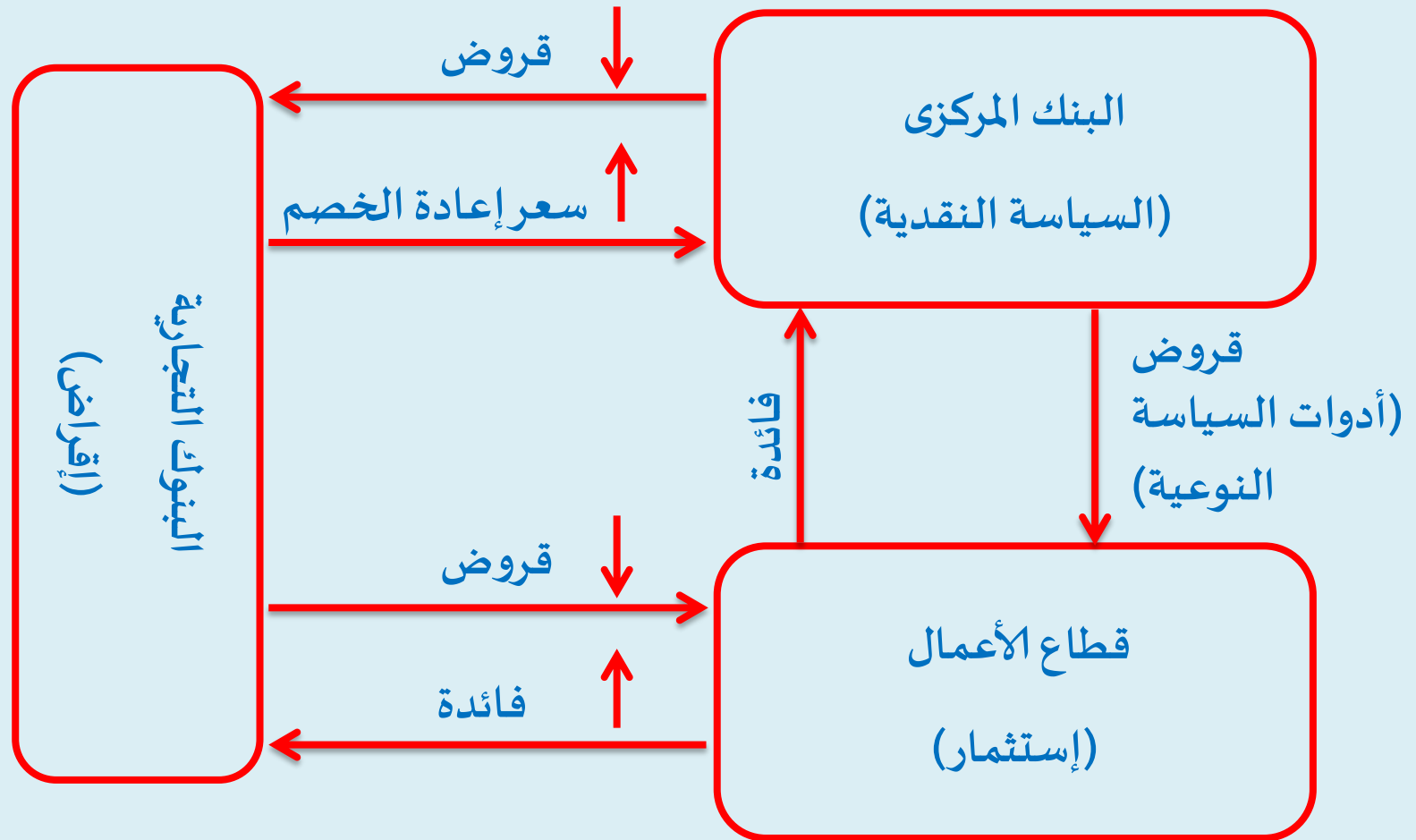
- تغير نسبي في القيمة الأسمية للناتج المحلي الإجمالي ($P*Y$): سرعة تداول النقود (M) نسبيا ثابتة عبر الزمن، بسبب ثبات سرعة التداول (V) مع تغير كمية النقود (M) بالزيادة غالبا.
- عدم تأثير الناتج: اجمالي الناتج الإقتصادي (Y) من السلع والخدمات تتحدد أساسا من خلال عناصر الإنتاج (العمل-رأس المال النقدي-رأس المال البشري-الموارد الطبيعية)، وتكنولوجيا الإنتاج المتاحة وبسبب كون النقود محايدة فإنها لا تؤثر في الناتج.

السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية أداة لتدخلها، آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وأهمية استقرار المناخ النقدي داخل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى

موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية

هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية - البطالة، والتضخم، وانخفاض العمالة الوطنية - بالحلول النقدية.



شكل () العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وقطاع الإستثمار

أهداف تجمع السياسة الإقتصادية والنقدية

تحقيق الاستقرار الداخلي: فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لإمتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات، وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية إدخارية.

التأثير على سعر صرف العملة الوطنية: مما يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

حماية العملة الوطنية من التدهور: عن طريق إمكانية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية

تحقيق التوسع الاقتصادي: على أساس تحفيز الأنشطة الإنتاجية المختلفة من أجل القضاء على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

أدوات السياسة النقدية

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

- سياسة سعر إعادة الخصم:
- عمليات السوق المفتوحة:
- الاحتياطي النقدي القانوني:

أدوات السياسة النقدية

➤ سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزانة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق

أدوات السياسة النقدية

➤ عمليات السوق المفتوحة:

دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم النقود عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وأذون خزانة، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً كأداة من أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية

➤ الاحتياطي النقدي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للتحكم في حجم الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي كإحتياطي قانوني.

أدوات السياسة النقدية

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

- تأطير الائتمان:
- النسبة الدنيا للسيولة:
- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:
- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:
- تنظيم معدلات الفائدة:

أدوات السياسة النقدية

➤ تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف محددة (مرتفعة/منخفضة) لحجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية لنشاط أو **لقطاع مستهدف**، والهدف من هذا الإجراء هو التأثير على اتجاه القروض نحو القطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة

أدوات السياسة النقدية

➤ النسبة الدنيا للسيولة:

يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر إفراط البنوك التجارية في منح القروض لقطاعات الأعمال بسبب إرتفاع أصولها السائلة، ويتم بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية

أدوات السياسة النقدية

➤ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يلزم هذا الإجراء المستوردين بإيداع النقود اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة. وتهدف هذه الأداة إلى تقليل حجم القروض في الاقتصاد، ورفع تكلفة الواردات حالة أرادت الحكومة الحد من إستيراد بند معين

أدوات السياسة النقدية

➤ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة كي يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع البنوك التجارية أو تعجز على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية

أدوات السياسة النقدية

➤ تنظيم معدلات الفائدة:

يهدف تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع (فائدة مدفوعة) ومعدلات الفائدة على القروض (فائدة محصلة) الي (1) حماية المؤسسات المالية غير المصرفية - منافسي البنوك - كي تتمكن من جلب المودعين، (2) تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك التجارى من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة من العملاء والمدفوعة لهم.

أدوات السياسة النقدية

ثالثاً: أدوات التدخل المباشر:

- التأثير أو الإقناع الأدبي:
- الإعلام:

أدوات السياسة النقدية

➤ التأثير أو الإقناع الأدبي:

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلباً على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني

أدوات السياسة النقدية

➤ الإعلام:

قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها

